بدعاويهم وكذا الاشكال على الاولى ايضا وان وقع دعوى بعض الناس مال بعض
سواء اعطوا بدعاويهم امر لان المراد بدعوى الرجال اموال قوم اعطاوها
اياها ودفعوها اليهم اي لو يعطى الناكل بدعواهم لاخذ مرجال اموال قوم
وسكتوا دماءهم فوضع الدعوى موضع الاخذ لانها نسبة والاشكال ان
اخذ مال المدعي عليه ممتنع لامتناع اعطا المدعي بمجرد دعواه وكذا لك
اخذه لما سيقع لو وقع اعطا المدعي بدعواه ولا يقع بدون ذلك فصحح
معنى لو بقولين قاله الشيخ الهيثمي **يُعْطَى النَّاسُ** المفعول الثاني
محذوف اي الاموال والدما **بِدَعْوَاهُمْ** اي لو كان كل من ادعى شيا عند
الحاكم يعطاه بمجرد دعواه بلا بينة **لَادَّعَى** جواب لو ورد ي ابن ماجه
ادعى بحذف اللام **رِجَالٌ** جمع رجل وهو الذكر البالغ من بني ادم وذكرهم
لاخراج النسا بل لان الدعوى غالبا انما تصدر منهم اومن باب الاكتفا
باحد القبيلين كسرابيل تقيكم الحر وبوبده لا ادعي ناس واتي بصيغة
الجمع للاشارة الى اقدام غيره واحد عليذلك والدعوى كما قال ابن عرفة
قول يوجب لو سلم اوجب لقائله حقا **أَمْوَالَ قَوْمٍ** اسم جمع وشذ من
جمعه على اقوام قيل يخص الرجال لقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم
عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نسآء من نسآء فذكر وهن دليل ظاهر على
ان القوم لم يشملهن وبه صرح زهير في قوله

وما ادري ولست اخال ادري اقوم آل حصن ام نسآء

وسمي الرجال قوما لقيامهم بالمهمات وعظايم الامور وقيل يعم الفريقين
اذ هم المراد في نحو كذبت قوم نوح ليس بارض قومي ورد بان دخولهن هنا
ليس لغة بل لقرينة نحو التكليف في الاية وحكمة التعبير برجال
ثم قوم على الاول تغلبا ودفعا لتكرار احدهما وعلى الثاني
ان الغالب في المدعي ان يكون رجلا اذ المراة لا يليق بها حضور مجالس الحكام
والمدعي

والمدعي عليه يكون رجلا وامراة **وَدِمَاءَهُمْ** قدم الاموال على الدما
هنا مع ان الدما اهم واعظم خطرا ولذا ورد انها اول ما يقضي فيه بين
الناس لان الخصومات في الاموال اكثر واغلب اذ اخذها ابسر وامتداد
الايدي اليها اسهل ومن ثم تدرئ العصاة بالقتل على ان العطف بالواو لا يفيد ترتيبا وفي رواية الصحيحين
لادعي ناس دما رجال واموالهم فقدم الدما عليها لشرفها وعظم
خطرها على ان العطف بالواو لا يقتضي الترتيب لكن هي هنا
وان لم تات لفظا على فانونها من وقوعها بين نفي واثبات نحو ما قام زيد
لكن عمرو وهي هنا بعد اثبات ولا نفي قبلها حتى يصح معنى الاستدراك
الذي هو مؤداها لكنها جارية عليه تغليبا اذ المعنى لا يعطى الناكل
بدعواهم المجردة لكنه بالبينة وهي على المدعي **الْبَيِّنَةُ** فضيلة من البيان
عَلَى الْمُدَّعِي لان جانب المدعي ضعيف لدعواهم خلاف الاصل ولو كان فاضلا شريفا
او حقا حقيقيا والمدعي كما قاله ابن عرفة من عريت دعواه من مرجح غير شهادة
والمدعي عليه من ترجحت دعواه به والمرجح اما معهود كدعوى شخص
على اخر وديعة او عارية فيدعي ردها فمدعي الرد هو المدعي عليه لما عهد
في الشرع ان الراد لا يحتاج لاقامة بينة واما اصل كمدعي رق شخص فيجب
الاخر بالحرية فمدعي الحرية هو المدعي عليه لان الاصل في الناس
وانما عرض لهم الرق بسبب السبي بشرط الكفر ومعنى كون البينة على
المدعي انه يستحق بها لا انها واجبة عليه ثم ان الدعوى الصحيحة المسموعة
هي ان يكون المدعي به معلوما محققا فلو قال لي عليه شيء لم تسمع دعواه وكذا لو
قال اظن ان لي عليه كذا **وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ** عبر بها هنا دون الاول مع انه كان
يمكن ان يوتى باسم الفاعل فيهما او بمن فيهما لان المدعي يذكر امرا خفيا
لعرو دعواه عن المرجح والمدعي عليه يذكر امرا ظاهرا لاقتران دعواه به